

في حديث صحفي:

السفير الأمريكي: مسيرة (الحياة) ليست سلمية وللحكومة الحق في الحفاظ على القانون

الوصول لقصر الرئاسة والبرلمان ليس شرعياً

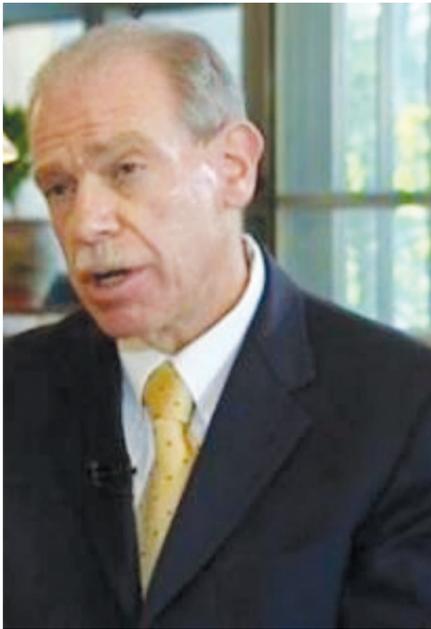
اللجنة العسكرية مطالبة بفتح الطرقات وإزالة متاريس الحصبة

للمظاهرات والإحتجاجات... وعليه، يتوقع السفير بأن تلتزم جميع تلك الجهات بهذه الفقرة لإنجاح تنفيذ المبادرة والياتها التنفيذية..

وأشاد السفير الأمريكي بنجاح لجنة الشؤون العسكرية في ازالة الكثير من المتاريس والخنادق وإعادة بعض الجنود والمعدات العسكرية إلى ثكناتها. وقال أنه من الواضح أن الوضع الأمني في صنعاء، تعز، أرحب، ونهم.. بات هادئاً وأكثر استقراراً في الوقت الراهن... ومع ذلك تبقى أمام اللجنة طريق طويل لإنهاء وإنجاز كافة مهامها المناطة وفقاً للآلية التنفيذية للمبادرة، وأكد ان القلق ما زال حاضراً بسبب تواجد بعض الجنود والمسلحين في بعض الشوارع، وعليه فإن الوضع قد يسوء لاحقاً..

ودعا اللجنة إلى مواصلة جهودها أن تبذل المزيد من الجهد في صنعاء وفتح الطرقات وإزالة العناصر المسلحة من الحصبة، وحول مستوى تنفيذ بنود المبادرة قال فايرستين: كلا الطرفين وقعا على المبادرة واتفقا على آلية تنفيذها ورؤيتنا بأن التطور حتى الآن يعتبر جيداً... ولكن تبقى الكثير مما يتطلب الالتزام بتحقيقه... وأضاف: يجب أن نفهم أنه ونتيجة لأن العملية طالت مدتها، فإن الحل سيستغرق زمناً طويلاً أيضاً.. وأردف قائلاً:

بالنسبة لنا كمجتمع دولي نتحمل مسؤولية مراقبة التنفيذ.. فإننا نشدد على أن يواصل كلا الطرفين تنفيذ التزاماتهما بهذا الخصوص.. واعتقد انه من الأفضل على الأطراف - والناس - أن يتوقفوا عن التفكير حول كيفية التوصل عن المبادرة، وأن يركزوا بشأن كيفية العمل على إنجازها.



مختلفة للوصول إلى مثل هذه النتائج. وأكد أن تلك الدول كانت لديهم برامج مختلفة في إطار المصالحة الوطنية بطريقة تدل على أن العدالة أخذت مجراها دون إجراءات قانونية.

وأضاف: سمعنا من الحكومة الجديدة بأنها ملتزمة بإصدار قانون منح الحصانة... وأنا أعلم أن هناك نقاشات قائمة حالياً حول كيفية تنفيذ هذا الأمر، ونأمل أن ينجز ذلك بطريقة تساعد على بناء وفاق وطني وليس على التفكك... ونتعتقد أن هناك طرق كثيرة لإنجاز هذا الأمر..

مشيراً إلى أن المبادرة كانت واضحة جداً بخصوص حديثها عن ضرورة أن تلتزم الجهات المشاركة في الحكومة بإنهاء دعمها

تحركات المشترك لاتخدم مصلحة اليمن وتعيق تنفيذ المبادرة

السلمية لا تعني فقط عدم حمل السلاح

وأكد السفير، فعلا أن البعض غير مقتنع بهذه العملية السياسية «المبادرة الخليجية»، ولا يمكن إقناعهم إطلاقاً بهذا الحل، لكنهم قليلون جداً.. واستدرك بالقول: «هؤلاء لديهم الحق في شرح وجهة نظرهم كما لديهم الحق في الخروج بمسيرات ومظاهرات... إلا أنه ليس من حقهم نشر الفوضى وتدمير الحكومة الجديدة التي ارتضى بها غالبية اليمنيين».

وأكد السفير أنه ناقش مع النائب وأخريين مسألة التواصل مع تلك الأطراف الرافضة للمبادرة، من أجل العمل على توضيح مضمون المبادرة وما سيترتب عنها من نتائج تحقق أهداف كافة الأطراف، لافتاً إلى أن أحد بنود المبادرة يدعو إلى تشكيل لجنة للتواصل مع تلك الأطراف، وقال «لقد فهمنا من الحكومة أنها ستبدأ بتشكيل اللجنة والتواصل بعد منحها الثقة من قبل البرلمان مباشرة».

وأوضح السفير أن المبادرة، تحقق (٦٩٠) من مطالب الشباب في الساحات.. مشيراً إلى عدد من الصعوبات التي تواجه تنفيذ بنود المبادرة، وفي مقدمتها: التعديلات الدستورية، إعادة الهيكلة، قضيتي الجنوب والحوثي، واعتبر جميعها قضايا كبيرة جداً ومعقدة

وفي رده على سؤال حول اصدار قانون الضمان قال السفير الأمريكي: إننا جميعاً ندرك أن المبادرة تتضمن بند يمنح الحصانة.. فثمة الكثير من الطرق والنماذج للتعامل مع قضية الحصانة بالنظر إلى تجارب ونماذج دولية سابقة.. وأضاف: تؤمن الولايات المتحدة، وقلنا ذلك مراراً، أن كل إنسان مسئول عن أعماله، ولكن ليس بالضرورة أن تكون هناك محاكمات، مشيراً بهذا الصدد إلى تجارب دول مثل أفريقيا، تشيلي، والمغرب، وغيرها من الدول التي طبقت مثل هذا النموذج بتتبع أساليب

> دعا السفير الأمريكي بصنعاء جيرالد فايرستين الحكومة الجديدة لأن تعمل خلال الأسابيع القادمة على ترجمة التطور المحرز خلال الفترة الماضية في العملية السياسية إلى إحراز تقدم ملموس في جانب التنمية الاقتصادية.. وقال السفير في مؤتمر مصغر عقده السبت: «ولكن لسوء الحظ أن الخطوات التي من شأنها أن توفر الخدمات الضرورية إعادتها للمواطنين لم يتم العمل عليها بعد»، مستشهداً بهذا الصدد بإعادة خدمة التيار الكهربائي، وتوفير المشتقات النفطية والغاز المنزلي، والمياه..

وانتقد فايرستين المسيرة التي حركها المشترك من مدينة تعز قائلاً: «ولسوء الحظ فنحن ما زلنا نشهد تظاهرات مثل هذه المسيرة اليوم».

وأضاف: «نحن لا نعتقد أن مثل هذا العمل يصب في مصلحة البلاد».. مؤكداً استمرار دعم الولايات المتحدة لـ«حقوق الشعب اليمني بالظاهر السلمي».. واستدرك قائلاً: «يبدو لنا أن نية هؤلاء أي من قاموا بالمسيرة ليس القيام بمسيرة سلمية ولكن الوصول إلى صنعاء بهدف إثارة الفوضى والتسبب برد عنيف من قبل الأجهزة الأمنية» وأضاف «وهذا ليس قانونياً، وبالتالي فإن الحكومة لديها الحق بالحفاظ على القانون، وتقع عليها المسؤولية في ذلك».. وأضاف «وإذا قال الناس أنهم يريدون أن يصلوا إلى قصر الرئاسة والبرلمان لمحاصرتهما فإن هذا ليس شرعياً».

ورداً على سؤال وصف المسيرة بالسلمية قال السفير الأمريكي: السلمية ليست فقط بعدم حمل السلاح... فمثلاً إذا قرر ألفا شخص عمل مظاهرة نحو البيت الأبيض فإننا لا نعتبرها سلمية ولن نسمح بذلك... وأضاف «أن لا تحمل سلاحاً فهذا لا يعني بالضرورة أنك سلمى».. فالاستقراوات قد تؤدي إلى المزيد من ردة الفعل والعنف، وهذا لا يفيد البلاد والحكومة الجديدة وقد يعيق تنفيذ المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية.

وحول وجهة نظره بخصوص مواصلة الشباب اعتصاماتهم في الساحات، وقال السفير الأمريكي - وفقاً لموقع المصدر نت- التابع لحزب الإصلاح: «نعتقد أن الوقت قد حان لأن تنتهي هذه الأنشطة من الشوارع».. وأن على الحكومة الجديدة توفير الفرصة للشباب في تحقيق الأهداف التي خرجوا إلى الساحات من أجلها، مضيفاً «والناس الجادون الذين يرغبون ببناء يمن جديد وديمقراطي، يتوجب عليهم أن ينتهزوا هذه الفرصة لتحقيق الأهداف».

خبراء اقتصاد ينتقدون برنامج الحكومة ويصفونه بغير العلمي

التخطيط لإقامة محطات كهربائية تعتمد على الفحم سيكلف الدولة مبالغ باهظة

بالمهام الاقتصادية الملقة على عاتقها في المرحلة القادمة.

معبرين عن استيائهم البالغ من نية الحكومة إقامة محطات كهربائية بالاعتماد على الفحم الذي سيتم استيراده وتكليف الدولة أعباء مالية إضافية، في حين أن كل الدول تلجأ لتوليد الطاقة من مصادر متوفرة وغير مكلفة مثل الغاز أو الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو غيرها.

موضحين أن برنامج حكومة الوفاق الوطني اعتمد اعتماداً كلياً على الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٥ وهي التي أنجزت في ظل الحكومة السابقة وكانت توأصلاً لجهود الحكومات المتعاقبة في إعداد الخطط الخمسية بشكل علمي ومنهجي، أي أن برنامج الحكومة لم يأت بجديد، ولم يكن فيه أي اجتهاد أو إبداع أو ابتكار.

وقالوا «بأن البرنامج لم يحدد حجم ومصادر تمويلها وهو خطة الحكومة لمدة سنتين وشهرين، ولم يحدد الفجوة التمويلية، وما هو حجم الدعم الدولي المتوقع لتغطية مشاريع البرنامج، في ظل تراجع إيرادات النفط جراء الاعتداءات التي طالت أنابيب نقل وتصدير النفط إلى الخارج، وفي ظل توقف تنفيذ برامج المانحين، وتوقف الاستثمار والسياحة والتي تشكل موارد مهمة للخزينة العامة، فضلاً عما لحق بقطاعات الزراعة والأسماك من أضرار أثرت على صادراتها.

ونوه خبراء الاقتصاد إلى أن المعارضة التي ترأس حكومة الوفاق الوطني تعهدت في برنامجها بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية مثل ترشيح الإنفاق وتطبيق الضريبة العامة على المبيعات، وتقليص الدعم عن المشتقات النفطية، وهي نفس السياسات التي كانت المعارضة تهاجمها وتتهّم حكومات المؤتمر بانتهاج سياسات الإفقر والتجوع.

«الميثاق» - خاص
انتقد خبراء اقتصاديون بشدة البرنامج العام الذي قدّمته حكومة الوفاق الوطني برئاسة باسندوة إلى مجلس النواب، كونه لم يكن منهجياً أو دقيقاً وتعاطي بعمومية مع التحديات الاقتصادية والتنموية الشائكة ولم يقدم حلولاً علمية أو معقولة لها، كما لم يحمل أي مؤشرات أو أرقام مستهدفة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وعجز الموازنة ومعدلات التضخم.

وقال خبراء الاقتصاد الذين تحدّثوا لـ «الميثاق» إن برنامج الحكومة لم يشخص الوضع الاقتصادي الحالي وتجاهل الخسائر التي لحقت بقطاعات الاقتصاد والاستثمار جرّاء الأزمة السياسية المستمرة منذ أكثر من عشرة أشهر، وأضافوا: بأنه كان على الحكومة الوفاق أن تتناول أولاً التحديات والصعوبات الاقتصادية والأعباء المتفاقمة على الاقتصاد حتى تتضح الصورة ويتم معالجة التداعيات الاقتصادية للأزمة والتي أضّفت أعباءً غير مسبوقه وشكلت خطراً كبيراً على الدولة والمجتمع والمواطنين بشكل عام.

وأشاروا إلى أن البرنامج لم يحدّد المؤشّرات المستهدفة في التعامل مع قضايا ملحة مثل قضية التخفيف من الفقر، حيث لم يذكر مثلاً ما هي نسبة الفقر المستهدفة، وما هو مستوى الفقر الحالي خصوصاً بعد الأزمة، وما هي السياسات والإجراءات المحدّدة لخفض الفقر الذي تفاقم بسبب الأزمة.

وأفادوا بأنه وعلى خلاف ما تم التعارف عليه في برامج الحكومة في السنوات السابقة، تم التعامل مع القطاعات الإنتاجية التي يعول عليها في النهوض الاقتصادي في بلد محدود الإمكانيات والموارد مثل اليمن، تم التعامل معها بشكل غير دقيق أو علمي، حيث تعاطى البرنامج مع قطاعات الزراعة والأسماك والسياحة بدون الالتزام بأي مؤشّر أو رقم سيكون تعهداً على الحكومة مما يطرخ تساؤلات حول قدرتها على الاضطلاع



رصاص المليشيات المسلحة يعيق التسوية

الاعتداءات على المعسكرات لم تتوقف.. والتحرّض وإطلاق الفتاوى لنسف المبادرة الخليجية تستمر ليل نهار.. المبادرة فعلاً أصبحت أمام خطر حقيقي في ظل استمرار رفض المشترك للتسوية السياسية، ومضيه في المزيد من التصعيد وأعمال العنف.

حول استمرار تنصل المشترك عن تنفيذ المبادرة استطلعنا آراء عدد من المراقبين.. فإلى الحصيلة:

علي الشعباني:

والاستياء داخل الشارع.
> أما الدكتور عبد الباقي النهاري فقد اعتبر ما تقترفه مليشيات المشترك من اعتداءات تهدد مصير التسوية السياسية إصرار من قبل المشترك على جر اليمن إلى مربع العنف والفوضى ورفض لكل ما تم إنجازه من الوفاق والتوافق الوطني.

وأضاف: هناك عشرات الانتهاكات والاعتداءات التي ارتكبتها مليشيات المشترك منذ توقيع المبادرة وحتى اليوم وهو ما يشعر الجميع بالخوف من مشاريع المعارضة خلال المرحلة القادمة.. فجامعة صنعاء فقط تعرض عدد من أساتذتها وطلابها للاعتداءات من قبل عناصر حزب الإصلاح وتم طرد الاساتذة منها وإخراج الطلاب بالقوة.

وحمل النهاري المؤتمر مسؤولية الدفاع عن أعضائه وانصاره وحلفائه وعدم التغاضي عن حقوقهم وما يتعرضون له من أقصاء وإبعاد.

ودعا حكومة الوفاق إلى إخلاص النية وتحمل المسؤولية والابتعاد عن أي أعمال أو ممارسات قد تؤجج الأزمة وتخلق حالة من الاحتقان السياسي.

المشترك وشركاؤها تمارسها في العاصمة او في منطقتي ارحب ونهم اومدينة تعز لن تؤثر على المؤتمر الشعبي العام لأنه اثبت التزامه الكامل بتنفيذ كل تعهداته من خلال سوى المشترك لكي يثبت مصداقيته المتطرفة دليل على ان عصاة اولاد الاحمر ومليشيات على محسن هي من يقف عائقاً امام عملية التسوية السياسية واكمال مسيرة التوافق الوطني والخروج بالوطن من هذه الازمة الراهنة.

> من جانبه الباحث محمد صالح المسوري يركز قياسات الرأي من جانبه تحدث قائلاً: ما زالت أحزاب اللقاء المشترك تواصل خروقاتها للمبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية من خلال ممارسة الاعتداءات والخروقات الأمنية والتحرّض، ولا يوجد مبرر لتلك الاعتداءات سوى أن نوابا تلك القوى السياسية دفيئة ضد أمن الوطن واستقراره.

وقال: إن مسيرة تعز والاستقراوات الإعلامية المتكررة التي يمارسها المشترك هي تحركات تصعيدية لنسف المبادرة الخليجية وجهود التسوية السياسية وإعادة الأوضاع إلى ما قبل المبادرة الخليجية.

مشيراً إلى أن المبادرة الخليجية في خطر حقيقي بسبب سياسة المشترك العدائية والانتقامية التي تثير الاحتقان

أصبح غير قابل لتلك القوى بأي شكل من الاشكال.
ولفت الدكتور أحمد سيف إلى أن تشديد بن عمر على إخلاء العاصمة من المسلحين والمليشيات القبلية المتطرفة دليل على ان عصاة اولاد الاحمر ومليشيات على محسن هي من يقف عائقاً امام عملية التسوية السياسية واكمال مسيرة التوافق الوطني والخروج بالوطن من هذه الازمة الراهنة.

المشترك ورفض المبادرة

> من جانبه اكد الباحث بقسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء علي الشعاري ان الرفض والتحليل الذي تنتهجه عصاة اولاد الاحمر وعلي محسن ووقوفهم ضد التوافق وتنفيذ المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية أصبح امراً مكشوفاً وان محاولتهم المتكررة لجر المؤتمر الى التصعيد بممارسة الاساليب الاستفزازية لن توتي ثمارها كون المجتمع الدولي قد ادرك من المسؤول عن اعمال العنف والتدمير داخل اليمن.

واكد الشعاري ان الخروقات الامنية والاعتداءات التي مازالت مليشيات

> الدكتور احمد عبدالله سيف استاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء اعتبر تصريحات البعث الاممي الاخيرة بمثابة رفض دولي واضح لأعمال عصاة اولاد الاحمر وعلي محسن..

وقد اكد جمال بن عمر ان المجتمع الدولي لن يسمح لأي قوى سياسية ان تعيق مسار التسوية السياسية.. ولن يسمح لأي طرف بتفجير الموقف وتصعيد الأوضاع نظراً لتأثيراته على أمن واستقرار المنطقة، ولأن المجتمع الدولي وصعوبة استطاع ان يجمع الاطراف السياسية ويرعى المصالحة التي اعتبتها عدد من الخطوات الجادة من قبل الطرفين كتشكيل الحكومة والبدء برفع المظاهر المسلحة من العاصمة وتعز.

مشيراً إلى ان القوى المتحكمة بأحزاب اللقاء المشترك عسكرياً ومالياً هي من تؤثر على قيادات المشترك سواء على المستوى الداخلي والخارجي وهو امر طبيعي لأن تلك القوى أصبحت خاسرة ولم تعد تمتلك من الأوراق السياسية ما يضمن لها البقاء أكثر من بضعة شهور لأنها متورطة في أعمال عنف وجرائم جنائية مختلفة، ولأن الشعب اليمني

فيما مشترك يبدأ بإعاقه الانتخابات الرئاسية القادمة

لجنة الانتخابات.. التزام بمسار التسوية رئيس قطاع الإعلام: وضعنا إجراءات تكفل شفافية ونزاهة العملية

والتأهيل والاستقبال للجان الانتخابية التي يفترض أن تباشر عملها في ١٥ يناير المقبل فضلاً عن الأعدادات والتجهيزات الفنية من سجلات ووثائق ومستلزمات...

وكانت لجنة الانتخابات حسب رئس قطاع الإعلام قد انتهت من اقرار الصيغ النهائية للإجراءات الإرشادية والوثائق الخاصة بالانتخابات الرئاسية المبكرة والعمليات المتصلة بها بدءاً من استقبال المقترعين المقيدين في سجلات الناخبين أو غير المسجلين، بما يضمن الشفافية والنزاهة بإجراءات سلسلة وسهلة.. عبر نماذج ووثائق انتخابية تعزز من النزاهة الانتخابية والرقابية الذاتية.

كما رحبت اللجنة بعملية الرقابة الدولية والإقليمية للانتخابات القادمة وتواصلت مع الجهات ذات العلاقة..

كما دعت منظمة المجتمع المدني المحلية والأحزاب والتنظيمات السياسية ووسائل الإعلام للرقابة على الانتخابات وفقاً لنص المادة (١٤٢) من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء وحددت (٢٠) يوماً لاستقبال الطلبات.. كما أكدت أنها لن تستثني دائرة أو مركز من المشاركة..

لجنة الانتخابات فقد تخلف المشترك، كما هي عادته، من

بوما وصفه مراقبون استمراراً لنهج المماثلة ف التي اعتاد عليه الشعب في كل استحقاق ي دستوري ومعتك انتخابي يخوضه الشعب... هو الحال اليوم مع هذه الانتخابات...

ودعت لجنة الانتخابات الأحزاب السياسية وعلى رأسها المشترك إلى مراعاة الجدول لزماني والتزامات لجنة الانتخابات التي تخضع نامل الوقت الضيق في الوقت الذي لاتزال بها الكثير من الإجراءات من عمليات التدريب



بدء سيناريو الإعاقة والتعطيل لهذه الانتخابات اللقاء المشترك..

واعتبر مراقبون هذه الخطوة في سياق المخطط التصديدي المشاهد على أكثر من مستوى لعرقلة وافشال المساء الدولية والمبادرة الخليجية.

وفيما كان محدداً الجمعة الماضية تة الأحزاب السياسية لأسماء مرشحيها في الانتخابية الإشرافية والأصلية وفقاً

كتب/ بليغ الحطابي

تتسارع الخطى نحو إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في ٢١ فبراير ٢٠١٢م وفقاً للمبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية.. ويتوقع أن يشارك فيها أكثر من (١١) مليون ناخب وناخبة لاختيار الأخ المناضل عديريه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية رضى توافقياً لفترة عامين وفقاً للمادة (١٨) من الآلية التنفيذية للمبادرة التي تلزم كل من المؤتمر الشعبي وحلفائه والمشارك وشركائه تزكية هادي كمرشح توافقي للفترة الانتقالية المحددة بعامين.. يأتي ذلك في حين أقر مجلس النواب في جلسته أمس الأحد عدم فتح باب الترشيح للانتخابات الرئاسية المبكرة والاكتفاء بما جاء في المبادرة الخليجية.. واعتبار مرشح المؤتمر الشعبي عديريه منصور هادي مرشحاً وحيداً للمرحلة الانتقالية المقبلة.

وعلى صعيد الاستعدادات والتجهيزات الفنية أكدت اللجنة العليا للانتخابات أن ذلك يسير بوتيرة عالية لإنجاح الانتخابات الرئاسية المبكرة يأتي ذلك فيما تلوح مؤشرات في الأفق